أكيد ان مشكل التمويل يبدو قبليا خارج من نطاق هذه الدراسة، لكن فهمه ضرورى للغاية و لو بشكل غير مباشر لموضوعنا هذا. و ذلك بحكم ان مكتباتنا يتم تزويدها بالكتب اساسا عن طريق الشراء بما يقرب من 99 %. اما التبادل و الهبة فهما نادران جدا و ليس من عاداتنا فى هذا الشأن. و نحن بعلم ان الدولة الجزائرية قد استثمرت اموال باهظة فى هذا المجال كما أن الاغلفة المالية المخصصة سنويا تحظى بزيادة مستمرة قى المبلغ، إلا ان تجديد الارصدة فهى من سوء الى اسؤ بسبب تآكل القدرة الشرائية للمكتبات و الناجمة عن الازمة الاقتصادية العالمية و ما ينجم منها من تضخم نقدى المسبب فى انهيار العملة الوطنية. بحيث يمصص و يبتلع كل زيادة فى الميزانية و تصبح هذه الاخيرة بدون جدوى. هذا من ناحية، و من جهة اخرى و بفعل هذا التضخم المالى يزداد ثمن الكتاب و بالتالى تقليص حجم المقتنيات، مما يؤدى بدوره الى تدهور قدرة العرض امام تزايد هائل فى الطلب. و هكذا تدور مكتباتنا فى حلقة مفرغة يصعب الخروج منها بدون دراسات فعالة و استراتجية محكمة.

معيار التغطية اللغوية

الباحثون و الطلبة اكثر تعرضا للحواجز اللغوية و ذلك بما تمنعهم و تعرقلهم فى الوصول الى العلم و المعرفة خاصة فى غياب الترجمة. و فى هذا الباب أى فيما يخص معيار اللغة لقد أسفرت الدراسة عن نتائج متناقضة بحيث أن رغم كون رصيد مكتبة جامعة باب الزوار بنسبة 29.76 % بالإنجليزية و 23.29 % بالعربية و 46.95 % بالفرنسية. إلا أن نتائج تحليل الاستبيان أثبتت مفارقا من ناحية أن الرواد الذين استجابوا لهذا الاستبيان، بالرغم من أنهم مارين من أسلاك التعليم معربة كليا منذ سنوات 1990 فإنهم يحسنون استعمال اللغة الفرنسية بنسبة 32 مرة أكثر من الانجليزية و 5 مرات أكثر من العربية. و من ناحية أخرى لاحظنا من خلال تحليل دقيق لإجاباتهم أنهم يسعون إلى وجود كتب باللغة الفرنسية بالدرجة الأولى و نسبتهم 52.20 % و الإنجليزية ب 37.44 % و العربية بالدرجة الثالثة بنسبة 12.40 %. ما أنفي تماما فرضيتنا في هذا المنوال.

فتفوق اللغة الفرنسية على باقي اللغات أبرزته كذلك دراسة نظام الإعارة من خلال تحليل بطاقة الإعارة بحيث أثبتت أن 97.67 % من الطلبات صبت على الكتب باللغة الفرنسية و 1.99 % بالإنجليزية و 0.35 % باللغة

فعلى أساس هذه المعطيات و انطلاقا م فعلى أساس هذه المعطيات و انطلاقا من هذا الوضع ألا يمكن ربط هذه الحالة واقع مكتباتنا الجامعية و لو بطريقة غير مباشرة مع مكانة جامعاتنا غير المرموقة فى المحافل الدولية و كذى انخفاض مستوى طلابنا الدراسى و ضعف و ركود الانتاج العلمى و الثقافى بالمقارنة مع الدول المجاورة اقل منا غنى و رخاء و وفرة بكثير؟

فمثل هذا العجز فى العلم و المعرفة يؤدى حتما الى زوال الحظوة و فقدان الشرعية للنخبة المثقفة و العلمية.

اما الدراسة المخصصة لجامعة باب الزوار بشكل معمق فإنها تعكس حقيقة هذا النقص فى العرض للكتب المطبوعة. فهذه الدراسة سمحت لنا ان نستنتج و ان نخرج بفكرة كونها ان المركب الجامعى لباب الزوار ما هو إلا صورة مصغرة للبلاد فى هذا الشأن بحيث ان كل النقائص الملحوظة على المستوى الوطنى تجلت كذلك فى هذه الجامعة و العكس صحيح. و ذلك سواء كان على المستوى مكتبات الكليات او على مستوى المكتبة المركزية.

و بالفعل فكل المؤشرات الاحصائية ابرزت بشكل قاطع هذا النقص الكمى فى القدرة على عرض للكتب المطبوعة، بالمقارنة مع الطلب باستثناء معيار اللغة، حيث نجد مدى تعريب الارصدة بدرجة متفاوتة. فنجده بنسبة كبيرة فى شرق و جنوب البلاد بالمقارنة مع وسط و غرب الوطن. وذلك بالإضافة الى نقص فى تجديد الارصدة ومجموعات هذه المكتبات.

و فعلا، اثبتت هذه الدراسة ان 85 % من مكتباتنا الجامعية نسبتها فى العرض يقل عن المتوسط الوطنى المقدر كما سبق ان ذكرناه ب 1.54 عنوانا لكل مستفيد، ما يعادل بالقيمة المطلقة بثلاثة كتب ل 2 طلبة، حين ان المواصفات القياسية الدولية تحدده بخمسة كتب على الاقل لكل طالب. اما المقتنيات الجديدة فهى تقدر بحوالى 3 او 4 كتب ل 10 طلبة لكل سنة. حين ان المواصفات القياسية الدولية تحدده ب 3 كتب على الاقل لكل طالب سنويا.

و بعيدا عن كل نظرة تشاؤمية، لكن كيف لا نتخوف امام هذا الوضع خاصة عندما ندرك ان فى عهد الخليفة الفاطمى العزيز(975 / 996 م) كانت مكتبة دار العلم تحتضن اكثر من 2 مليون كتاب ما يعادل بأكثر من 28 مرة ما كسبته مكتبة الاسكندرية المشهورة فى عهدها وذاك لبضعة العشرات من العلماء و الفلاسفة . حين ان مكتبة جامعة الجزائر التى هى اكبر و اثرى مكتبة فى القارة الافريقية لا يتجاوز عدد كتبها 586206 عنوانا الى غاية سنة 2009، وذلك فى فائدة 170679 طالب، أى نسبة 2.98 عنوان لكل طالب.

صورة رقم 1 خارطة لقدرات توفير الكتاب المطبوع فى الجامعات الجزائرية مقارنتا مع الحاجيات الكامنة الى غاية سنة 2009

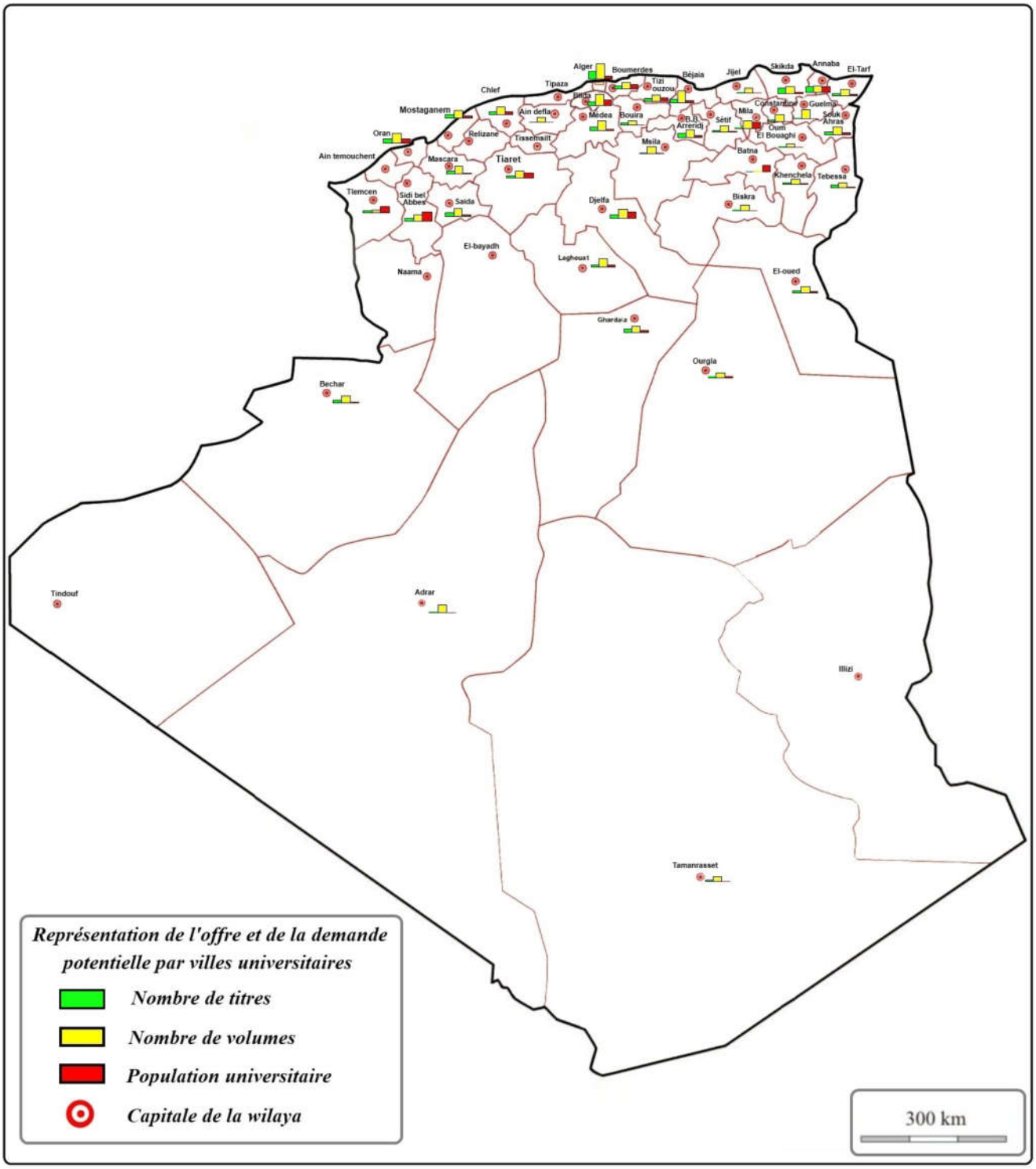

الحظيرة الوطنية للكتاب. وهذا التوزيع يعكس تماما قانون العالم الايطالى باريتو Pareto، بحيث ان 85.45 % من مكتباتنا الجامعية لا تملك إلا نسبة 37.02 % من المجموعات، حين ان عليها ان تواجه 59.53 % من الطلب الوطنى. و نجد بالعكس 19.49 % من المكتبات التى تسخر على 65.70 % من هذه الثروة الوثائقية لا تواجه إلا 39.70 % من المستفيدين. و هذا الخلل فى التوزيع يتم كذالك حسب طبيعة المؤسسة اى ان كانت جامعة او مركز جامعى او مدرسة علي. فنجد الجامعات التى عددها 34 على مجموع 61 مؤسسة (53.73 %) التى تملك 81.35 % من الكتب فهى التى تمتص 91.60 % من الطلب. و الباقى من المؤسسات التى سبق ان ذكرناه التى تمثل 44.27 % من جملة المؤسسات و التى فى متناولها 18.65 % فهى تواجه 08.40 % فقط من الطلب.

و ما يزداد من حدة هذا النقص هو عدم ممارسة سياسة التبادل و الشراكة بين المكتبات الجامعية الجزائرية التى كان بإمكانها تخفيض هذا الفقر الوثائقى. و اضافة الى ذلك اثبتت الدراسة ان 98 % من هذه الثروة من الكتب المطبوعة تعانى من نسبة بالغة من العفاء و البطلان مع العلم ان 50 % من هذه الكتب يتجاوز عمرها 5 سنوات عند اقتنائها كما هو الحال فى مكتبة جامعة باب الزوار.

فهذا النقص الفظيع فى القدرة على توفير الكتب المطبوعة ينعكس سلبا على الاستجابة و تلبية حاجيات المستفيدين فهكذا نجد فى جامعة باب الزوار ان 51 من الطلبات تبوء بالفشل عند الاعارة، مما يسبب و يزداد حرمان الطلبة بالخصوص و الزيادة فى نسبة العزوف عن المكتبة و بالتالى الحاقهم بالضرر من الناحية البيداغوجية و النجاح فى دراساتهم.

و ما يمكن استنباطه من كل ما اثبتته و وصلت إليه الدراسة من نتائج على ضوء تطبيق المعايير و المواصفات المعمول بها عالميا و ذلك من نقص كمى و نوعى و هذا الخلل و عدم التوازن بين العرض و الطلب هو ان اقل ما يمكنه القول ان حالة مكتباتنا الجامعية تثير دق ناقوس الخطر تنبؤا و تخوفا على ما سيترتب عنه من عواقب سلبية و وخيمة، ليس على الجامعيين فحسب بل على مستقبل الوطن ككل و ازدهاره و نموه. إلا ان هذا الوضع ليس بمجرد قدر، بل ناجم عن تضافر ومصادفة العديد من العوامل منها تاريخية و هيكلية و اقتصادية كما هى ايضا متعلقة بالمهارة و الكفاءة فى التسيير.

إلا ان هذا النقص الملحوظ يشمل جميع انحاء الوطن و ذلك مقارنة بالمواصفات العالمية فى هذا المجال. وفى الحقيقة منطقة الغرب الجزائرى هى التى اكثر تضررا سواء كان من حيث عدد العناوين او من حيث عدد النسخ لكل عنوان. فرغم المجهودات الجبارة التى بذلتها السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال فى مجال التعليم بدون تمييز لا بين المؤسسات و لا بين المناطق و ذلك بتزويد كل جامعة بمكتبة جامعية مع الدعم المالى اللازم والتأطير اللائق و العتاد الكافى لكل واحدة منها للقيام بمهامهم فى كل من التعليم و البحث العلمى. إلا ان حالة جامعاتنا لا تزال مزرية فيما يخص قدراتها فى توفير الكتاب المطبوع بقدر كافى لتلبية بمستوى مقبول و محترم من حاجيات الجامعيين. مخ العلم ان هذا الوعاء الفكرى لا يمكن الاستغناء عنه لتأدية هذين النشاطين الاساسيين للجامعة ألا و هما البحث و التعليم. فإذا انتصرت الجزائر فى معركة الكم، فالنصر من حيث النوع لم تنله الى حد الان. فالنجاح كما و نوعا لا يزال صعبا بسبب التدفق الطلابى الهائل الناجم من ديمقراطية التعليم و كل ما يترتب عنها من صعوبات فى تلبية حاجياتهم من جميع الجوانب، خاصة ان الجزائر لا تزال بلدا فتى لا يتجاوز عمرها 50 سنة. مع العلم كذلك ان 37 % من مكتباتها الجامعية عمرها 10 سنوات، و 62 % منها لا يفوت عمرها 50 سنة.

فهذا العوز او العجز فى توفير الكتاب المطبوع الذى تعانى منه كل مؤسساتنا الوطنية الجامعية قد اثبتته كل المؤشرات و المقاييس المستعملة فى هذه الدراسة و التى قدرته بنسبة 1.54 عنوان لكل مستفيد و 4.48 نسخة او مجلد لكل مستفيد. و النسبة الاولى تتراوح ما بين الحد الادنى المقدر ب 0.03 عنوان لكل مستفيد و المتحصل من طرف المكتبة الجامعية لولاية باتنة، و الحد الاقصى المقدر ب 38.89 عنوان لكل مستفيد و المتحصل من طرف المكتبة المركزية للمدرسة العليا للفلاحة.

و يجدر الذكر ان 14.75 % فقط من مكتباتنا الجامعية تنال نسبة $\geq$ من عناوين لكل مستفيد.

و ان كان هذا المقياس حدد ب 5 عناوين لكل مستفيد على الافل من طرف اليونسكو فقانون Klapp Jordan حدده الى غاية 50 عناوين لكل طالب و ذلك لضمان مستوى تعليمى مقبول على مستوى سلك التدرج.

لقد اثبتت كذالك الدراسة ان هناك 34.14 % فقط من مكتباتنا الجامعية التى لديها القدرة فى توفيرا لكتب بقدرة تساوى عدد الرواد. أى بالقيمة المطلقة، تستطيع وضع كتاب واحد لكل مستفيد. مع العلم كذالك ان 39.02 % من هذه المكتبات تحمل عبئ 50.76 % من الطلب على المستوى الوطنى، حين ان لا تملك إلا 20 % من

التقويم الكمى

فيما يتعلق بعرض الكتاب المطبوع فى مكتباتنا الجامعية لقد اسفر تحليل المعطيات التى فى حوزتنا عن ضعف مؤسساتنا الجامعية فى توفير القدر اللازم من الكتب و الاكتفاء الذاتى فيها لمواجهة العدد الهائل و المتزايد من طلبة و اساتذة و باحثين لتلبية حاجياتهم المعلوماتية و الوثائقية . و هو نقص معتبر من الصعب تعويضه بسبب ضعف الانتاج الوطنى للكتب عامة و الكتاب العلمى خاصة، مما يؤدى حتما بمؤسساتنا الى اللجوء الى الاستيراد مع كل ما يترتب عنه من عواقب سلبية و تبعية خارجية الناجمة من هذه العملية المفروضة نوعا ما.

و مما يزداد الوضع تفاقما ليس فقط صعوبة إيجاد بديل للكتاب المطبوع فى وسط الاوعية الفكرية الالكترونية الجديدة فى كل اشكالها و انماطها نظرا لعجزنا العليل فى انتاج مثل هذه الادوات محليا و كذا الصعوبات المادية و التأهيلية فى استعمالها مثل ضعف نسبة الامداد و الاشتراك بالانترنيت.

و ما زاد الطين بلة هو ذلك المشكل العويص جدا ألا و هو النقص الفادح فى الترجمة التى بإمكانها سد هذه الفجوة و فك الحواجز اللغوية لنسبة معتبرة و متزايدة من الطلبة الذين لديهم صعوبات فى اللغات الأجنبية فى استغلال الموارد الوثائقية بالخصوص فى غرب و جنوب البلاد.

اما فيما يخص الدراسة التى شملت كل انحاء الوطن الجزائرى فقد ابرز فصلها الاول التحديات التى رفعتها الدولة الجزائرية التى انجزت فى كل من 48 ولاية جامعة او مركز جامعى على الاقل مرفقة بمكتبة اكاديمية حتما.ما اعطى حوصلة 61 مؤسسة جامعية بغض النظر عن المؤسسات التعليمية العالية خارج وزارة التعليم العالى. مع العلم ان 92 % منها انجزت بعد الاستقلال سنة 1962.

كما يجدر الذكر ان على عكس ما دعت به بعض الافكار المسبقة بان المنطقة الجنوبية لم تحض بنفس العناية و الاهتمام من طرف السلطات العمومية فيما يهم دراستنا أى بناء الجامعات و المكتبات الجامعية، فكل المؤشرات اثبتت بالعكس بحيث ان بعض المكتبات فى اقصى الجنوب الجزائرى احسن بكثير من بعض المكتبات المتواجدة فى شمال البلاد و على سبيل المثال مكتبة جامعة تمانغاست التى لديها نسبة عدد الكتب لكل طالب تفوت بثمانية مرات النسبة الوطنية المتوسطة، و مكتبة بشار تتجاوز هذه النسبة الوطنية بأربعة مرات. كما تتجاوز نسبة هاتين المكتبتين الحديثتان النشء نسب كل المكتبات الجامعية الجزائرية باستثناء المكتبة المركزية للمدرسة العليا للفلاحة.

الفردى بالخصوص للمتمدرسين، و الذى لا يزال وعاء فكرى اساسى فى مجال البحث و التعليم و ايصال المعرفة بين الاجيال بصفة عامة.

تلك الاهمية التى حاولت ابرازها الخبيرة فى مجال المكتبات جاكيت روبولJacquette Reboul بمنطق السببية، مؤكدة ان الجامعات اكثر تزويدا بالكتب فى الولايات المتحدة الامريكية هى التى حطمت الرقم القياسى فى نيل جوائز نوبل.و السؤال الذى نحاول الاجابة عنه من خلال هذه الدراسة هو معرفة اذا كانت المكتبات الجامعية الجزائرية تستجيب بلياقة الى حاجيات روادها كما و نوعا، و بعبارة اخرى ما هى درجة مطابقة العرض مع الطلب فيما يخص الكتب المطبوعة؟

و من ثم محاولة الاجابة على الاسئلة الفرعية و المطروحة كالتالى:

_هل هذه الموارد الوثائقية المتمثلة فى الكتاب المطبوع موزعة توزيع عادل على كل انحاء البلاد و على مختلف المؤسسات؟

_ هل مجموعات الكتب المطبوعة لمكتباتنا الجامعية مطابقة و ملائمة مع حاجيات الرواد من حيث اللغة، و فى حالة العكس كيف تحل المشكل؟

_ هل ارصدة الكتب المطبوعة لمكتباتنا الجامعية متهافتة و قديمة ام مجددة و مستحدثة بشكل محكم و موافقة للمقاييس و للمواصفات القياسية الدولية؟

النتائج

فلقد وصلنا من خلال هذه الدراسة الى نتائج يمكن حصرها على العناصر الاساسية و المعبرة على واقع مكتباتنا الجامعية من المنظور المسطر مسبقا فى الاشكالية اى مدى تطابق توفير و عرض الكتاب المطبوع مع الطلب و كذا العناصر المؤثرة على مستقبل هذه الوحدات الوثائقية على المدى البعيد و القريب.

فهكذا ارتأينا ضرورة انجاز دراسة وطنية تشمل كل اقطار و ربع البلاد و تظم 61 مؤسسة جامعية المنجزة عبر 48 ولاية الى غاية سنة 2009. فالعرض الاجمالى يتمثل فى 1662813 عنوان كتاب او 4826124 مجلد، اما الطلب فهو يتمثل فى 1076339 مستفيد من اساتذة و طلبة (احصائيات 2009).

فهذه الدراسة تسلط الاضواء على حالة العرض و الطلب للكتاب المطبوع فى الوسط الجامعى الجزائرى و بالتالى تشخيص و حصر النقائص المحتملة قصد الاتيان بالحلول اللائقة و الاصلاحات اللازمة و ذلك بصدد وضع الحجر الاساسى و الركائز الاولى لسياسة تسيير فى المستقبل معتمدة على نظام لوحة القيادة للمكتبات التابعة لقطاع التعليم العالى. ذلك المنهج الذى لا يمكن الاستغناء عنه فى ادارة مثل هذه المؤسسات و بالخصوص فى اطار التسيير التقديرى.

و تندرج هذه الدراسة من الناحية المنهجية ضمن الدراسات التطبيقية التابعة لعلم الكتاب التطبيقى و العلمى و بالتدقيق بما يسمى بعلم الكتاب النظامى. بحيث التجأنا من خلالها الى جملة من الادوات المنهجية منها الوصف الاحصائى و المؤشرات الخاصة بالقياسات الورقية (البيبليومترية) و المواصفات القياسية الدولية و منهج المقارنة و الاستبيان. كما ادرجنا عنصر جديد ألا و هى الخرائطية البيبليولوجية كأداة إضافية لعرض اجمالى و شامل للنتائج.

اما فيما يخص خطة العمل، فهذا البحث تمحور على مبحثين اساسيين و كل واحد منهما يتجزأ الى ابواب و فصول متعددة و منتظمة و منظمة بشكل منسق و عقلانى.

فالمبحث الاول مخصص لدراسة شبكة المكتبات الجامعية الجزائرية على مستوى الوطن الجزائرى فى كل اقطاره و ذالك من باب تطابق العرض و الطلب للكتاب المطبوع فقط بسبب استحالة التطرق الى شتى الانواع الاخرى المتعددة و المتباينة من الوثائق.

اما المبحث الثانى فهو مخصص لدراسة النظام الوثائقى من نفس المنظور و ذالك لأكبر مركب جامعى فى البلد ألا و هو مركب جامعة باب الزوار، بحيث ادرجت كل من المكتبة المركزية و كل مكتبات الكليات المحيطة بها. إلا ان خصصت لهذا الجزء من الدراسة لائحة اثرى و اوسع من مؤشرات و معايير التقويم استحال تطبيقها على المستوى الوطنى.

كما ينبغى تذكير ان فى هذه الدراسة تم فى بداية الامر عرض فصل تمهيدى تناول اساسا رهان المكتبات الجامعية فى التطور الاجتماعى و الاقتصادى و دورها فى التقدم العلمى للأمة و من خلالها دور و اهمية الكتاب فى التكوين

الكتاب المطبوع في المكتبات الجامعية الجزائرية
بين قوة الطلب و قدرات العرض

من طرف الاستاذ حوالى مولود
أستاذ محاضر"ب" بقسم علم المكتبات و الوثائ
جامعة الجزائر 2 . بوزريعة

"ان قوة أى بلد لا تقدر بعد بأقرانه العالية بل بموارده العلمية و مجهوداته فى تثمينها بالبحث والتنمية".

دانييل بل

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو تقويم العرض والطلب للكتاب المطبوع فى المكتبات الجامعية الجزائرية، أى معرفة مدى تطابق قدرة هذه المكتبات فى توفير هذا الوعاء الفكرى الاساسى مع الحاجيات الوثائقية للرواد من طلبة و اساتذة و باحثين و بالتالى درجة تحقيق اهداف هذه المؤسسات العلمية داخل الجامعات، علما ان اهداف المكتبة الجامعية هى اهداف الجامعة ذاتها و رسالة المكتبة الجامعية جزأ لا يتجزأ من رسالة المكتبة الجامعية التى تتركز على التعليم العالى و الاعداد الثقافى و العلمى و خدمة المجتمع و تكوين الكوادر اللازمة فى مختلف الاختصاصات. و من البديهى ان اذا كانت الجامعة تضم اجهزة و مؤسسات متعددة و مختلفة تخدم الاغراض العلمية و التعليمية و البحثية فليس هناك اى جهاز او مؤسسة جامعية اكثر ارتباطا بالمقررات و دعما للبرامج الاكاديمية و البحثية للجامعة مثل المكتبة الجامعية. فالمكتبة الجامعية ليست مجرد مخزن للكتب و الموارد الوثائقية و اوعية المعلومات المختلفة، بل هى هيكل ديناميكي فعال و أداة من أدوات التعليم والتعلم و التثقيف و الثقافة و التربية و التنشئة.

فليجدر الذكر اولا ان الدراسات ذات بعد وطنى و شامل فى الموضوع المدروس غير موجودة و لم تحقق فى السابق بتاتا. و ذالك بغض النظر عن كثرة الدراسات المجزئة و المتفاوتة الاهمية و المستوى فى مجال التقويم طلال هذه السنوات الاخيرة.

[20] منصر، زهية. الندوة المغاربية حول الكتاب والمطالعة : 06 دقائق قراءة الفرد العربي وغياب الحريات في مقدمة الأسباب.في "الشروق اليومي" ، ع2283 ليوم 23 أفريل 2008.ص.25.

[21] صوفي، عبد اللطيف.فن القراءة: أهميتها، مستوياتها، مهاراتها، أنواعها.المرجع السابق.ص. ص.279-280..

[22] سمير ابراهيم حسن ، النشر الالكتروني للدوريات العلمية. في "مجلة المكتبات والمعلومات العربية" ع 3 ، جويلية 2000 ص 173

هوامش المقال

[1] ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب.ط01.القاهرة: مطبعة الميرية، 1960، ص. 123.

[2] SCHMITT, M.P ;VIALA,A. Savoir lire. Paris : Dedier, 1982.p.13.

[3] رشاد ، حسن. المكتبات العامة. القاهرة: عالم الكتب، [د.ت.] ، ص.110.

[4] عدس، محمد عبد الرحمان. تعليم القراءة: بين المدرسة والبيت. الأردن: درا الفكر، 1998. ص.59.

[5] بيتر، شيفرد؛ جريجوري، ميتشل؛ تر. هوشان، أحمد.القراءة السريعة.القاهرة:[دن] ، 2006 . ص11.

[6]رشاد، حسن. المرجع السابق . ص.ص. 110-111.

[7] عبابدة، حسان.تشجيع عادة القراءة لدى الأطفال.ط.01.عمان:دار صفاء، 2002.ص.-ص.16-17.

[8] صوفي، عبد اللطيف.دراسات في المكتبات والمعلومات. دمشق: دار الفكر، 2001. ص 13.

[9] العسافين، عيسى عيسى. المعلومات وصناعة النشر. .في:" الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي". تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992.ص. 303.

[10] CHARPENTREAU,JAQUES ; CLEMENT,François ; conquet, André ; et all. .Le livre et la lecture en France.Paris : Les editions Ouvrières,1968.p.07.

[11] صوفي، عبد اللطيف.المرجع السابق. ص 13.

[12] صوفي، عبد اللطيف.فن القراءة: أهميتها، مستوياتها، مهاراتها، أنواعها.دمشق: دار الفكر، 2007.ص280..

[13] العسافين، عيسى عيسى. المعلومات وصناعة النشر. .في:" الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي". تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992.ص.308.

[14] العوش، أبو بكر مستقبل الكتاب المطبوع في ضوء الاتصالات الحديثة .في:" الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي". تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992.ص. 39.

[15] ALLARD, Philip. Internet et multimedia: Ce qu'internet va changer.dans « Lecture: revu de bibliothèques ».N°148.Nov-Dec 2006. Bruxelles : Clpcf, 2006.p.53.

[16] عباس، طارق محمود. مجتمع المعلومات الرقمي.القاهرة: المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2004. ص. 142.

[17] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي.تونس: المنظمة، 1992.ص.ص. 135-136.

[18] BLIN , Frederic. Les bibliothéques départementales et l'accès à la culture et à l'information à l'ère de l'internet.dans « BBF ». N°06. 2008. Paris : Cercle de la librairie,2008. p. 95.

[19] العسافين، عيسى عيسى. المعلومات وصناعة النشر. .في:" الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي". تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1992.ص.308.

خاتمة

عموما ومهما قيل عن هذا الموضوع سيبقى الجدال حول ديمومة الوعاء الورقي أمام ما يستجد من تقنيات ووسائط تكنولوجية متطورة قائما إلى أن يثبت الزمن – الذي يبقى وحده الكفيل بالإجابة عن السؤال المطروح– أو ينفي مختلف وجهات النظر والتكهنات والقراءات المختلفة والمتباينة حول الصراع الذي سينتهي لا محالة بانتصار أحد الطرفين أو بالتعايش كوسيطين متكاملين، فالقراءة في زمن التقنية بين اتفاق الأوعية التقليدية والحديثة أو حدوث انشقاق بينها تبقى الوسيلة المثلى لرفع ناصية العلم والمعرفة ولبناء مجد الأمم والحضارات، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة طرح تساؤل حول العلاقة الموجودة بين انتشار الوسائط التكنولوجية الحديثة ومعدل المقروئية في المجتمعات التي لها الأسبقية في نشر واستخدام هذه الوسائط ووجود خبرة وتعلق بالقراءة التقليدية حتى نفهم ونحدد هذه العلاقة، أما في بلداننا العربية –للأسف– لا نعتقد بضرورة طرح مثل هذا التساؤل قبل العمل على الرفع من مستوى القراءة التقليدية التي تحتضر في زمن تتسارع فيه الأمم إلى الرفع من مستوى القراءة الحديثة والقضاء على الأمية المعلوماتية والتكنولوجية التي قد تؤثر بنفس الشكل الذي تؤثر به الأمية القرائية التقليدية في البلدان المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، وأكيدا لن تنمو دون اهتمام فعلي بهذا السلوك الحضاري « ***القراءة*** » .

خارجية فالتحقق من هذه الإحالات يقتضي من القارئ بذل مجهود في العودة إليها، وهو ما لا يتحقق دائما.

الشبكة والإصدارات الحديثة من الكتب في مجملها لها طبعات الكترونية، مما يسهل من عملية نقلها وتوزيعها بسرعة وبأقل تكلفة مما هو عليه الحال في الطرق التقليدية للنشر.

هناك من يرى أن النشر الالكتروني يهدف إلى إلغاء الوسيط الورقي واستبدال بالأوعية الالكترونية منذ بداية الإنتاج حيث لا يكون هناك نظير مطبوع لمادة المنتجة و هذا هو المفهوم التقني للنشر الالكتروني[19].

وقد أشار الخبراء الذين شاركوا في ندوة التعاون الثقافي حول الكتاب والمطالعة العمومية التي نظمتها وزارة الثقافة الجزائرية بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، أن من أهم الأسباب التي أدت إلى تدني نسبة الكتاب والمقروئية غياب الحريات الفردية، الرقابة السياسية التي تفرضها الأنظمة السياسية، إضافة إلى غزو الأنترنت وانتشار الثقافة السمعية البصرية[20]، ومنه بعض منتجات النشر الالكتروني خاصة ما تعلق بتقنية النص الفائق والروابط التشعبية التي تجعل القارئ يبحر في عالم تتزاوج فيه الكتابة والصوت والصورة.

تتنبأ شركة مايكروسوفت الرائدة في صناعة الحاسوب وبرامجه ، أنه ابتداء من 2010 سيتواصل التراجع عن الاصدارات الورقية ، وقد ذهبت بعيدا في تنبئها إلى حد انعدام دوريات أو صحف مطبوعة عام 2020 خاصة في الدول الغربية والمتقدمة التي بدأت ملامح زوال واندثار الدوريات الإلكترونية وكمثال عنها صحيفة "نيويورك تايمز" التي بدأت في تسريح عمالها ومحرريها لكون العديد من القراء يفضلون الشكل الإلكتروني[21].

مزايا الكتاب الالكتروني

كما يمكن إبراز وجهات نظر أصحاب هذا الرأي من خلال الايجابيات التي يتمتع بها الكتاب الالكتروني (ومختلف الأوعية الإلكترونية الأخرى) حيث تنسحب إيجابيات ومزايا الوسيط المقروء على فعل القراءة (الحديثة) والتي نوجزها فيمايلي:

1. الطاقة التخزينية والاستيعابية الكبيرة للكتب الإلكترونية مما يساهم في تقليل الحيز المكاني اللازم لحفظها
2. تقديم وسائل دعم لقراءة لا تتوفر في الكتاب الورقي؛ كمحرك البحث والمعجم وتدوين الملاحظات الهامشية...
3. تسمح بوجود نوع من التفاعل مع القارئ، حيث يستطيع التحاور والمناقشة وإبداء الرأي مع الكتاب والنقاد والقراء الآخرين في مختلف القضايا المعالجة.
4. يعتمد القارئ في الكتب التقليدية على مطالعة الورق المطبوع والبحث في الفهارس في حين أن الأوعية الإلكترونية توفر له شاشة للقراءة وتعتمد على محركات بحث وفهارس تسمح للانتقال المباشر من الموضوع المبحوث عنه إلى الصفحة المناسبة من خلال استخدام تقنية الروابط التشعبية[22]، إذ أن هذه الأخيرة تمكن من الوصول إلى مجموع نصوص إحالات الدراسة (المتوفرة في شبكة الأنترنت)، من خلال مجرد النقر على الروابط المفضية إلى متون المراجع بعكس المنشورات الورقية التي تعتبر أجسادا ميتة تسجن النصوص في قوالب مادية، لا تحيل إلا على ما بداخلها، وإذا ما استدعت العودة إلى نصوص

عدم إمكانية القراءة في مختلف الأماكن والوضعيات، دون إغفال الصعوبات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وما يتخللها من مشاكل تقنية قانونية وأخلاقية[16].

مزايا الكتاب التقليدي

إن تطور تقنية الاتصالات والنشر سيزيد من حجم المعلومات وعدد القراء و المستفيدين منها، أي أن احتياجات القراء ستزداد وستتنوع طلباتهم وتمكن الناس بغض النظر عن اهتماماتهم من تبادل الأفكار و الآراء ووجهات النظر في مختلف الموضوعات بطرق جديدة غير تلك المتبعة في الأوعية الورقية إذ أن المعلومات في هذه الحالة تخزن آليا وتسترجع من خلال الطرفيات فيما يسمى بنظام الاتصال المباشر (على الخط) هذه التقنيات المستخدمة في مجال النشر و الاتصال الالكتروني يمكن أن تكون لها انعكاسات على مصادر المعلومات التقليدية وعلى دور مصادر المعلومات والقراء ووظيفة المكتبات نظرا للميزات التي تقدمها هذه التقنيات والتي لا تتوفر في المصادر التقليدية، إلا أن استخدام هذه الوسائل يتطلب إمكانات مادية وتجهيزات قد لا تتوفر عند معظم القراء لذلك يلجأ أولئك إلى الكتب والمصادر التقليدية الأخرى كوسيلة رئيسية[17].

من خلال ما تم ذكره يمكن القول أن الوعاء الورقي لا يمكن أن يستبدل بغيره من الوسائط الأخرى نظرا لما يمتاز به من صفات وخصائص لا تتوفر في أحدث وسائل الاتصال، لكن هذه التقنيات قد أثرت في شكل أوعية المعلومات ونشرها من جهة بالإضافة إلى تأثيرها على القراء واحتياجاتهم من المعلومات وهذا ما يدفع بهم في أحيان كثيرة إلى الاستفادة من الميزات التي توفرها هذه التقنيات .

مناصري تيار الانشقاق

نظرا لاختلاف أذواق الناس في تعاملهم مع أوعية المعلومات، إذ أن الاستخدام هو الذي يحدد مدى بقاء أي شكل في العطاء، فإذا كان القارئ (شريحة منهم) يحبذون استخدام الشكل الورقي فلا يمكن أن يجبرهم أحد على اللجوء إلى الشكل الالكتروني، والأمر نفسه لمن يحبذ استخدام الأوعية الإلكترونية، إلا أنه من العلماء من يرى أن الجيل الجديد من القراء سيركن لا محالة إلى التكنولوجيات الحديثة كونها يولد وهي في بيئته الأولى فيألفها وتصبح جزءا من حياته فلا تطرح عنده إشكالية استخدامها من استبدالها.

لم يعد الحصول على المعلومة أو المعرفة التي نحتاج إليها مقتصراً على الكتاب فقط، وذلك بعد ولوج شبكة الأنترنت التي تفرض نفسها من خلال ما تتيحه من إمكانيات متعددة في البحث عن المعلومات، مما يجعلها منافسا قويا للقراءة والمكتبة التقليدية، وهذا ما يحولهم تدريجيا إلى القراءة على الوسائط الحديثة وعلى صفحات ومواقع الأنترنت خاصة بعد تمكنهم من تقنيات التعامل مع هذا النوع من الأوعية غير التقليدية[18].

إن وجود شبكة الأنترنت وظهور الأوعية الحديثة للمعلومات وانتشار الفضائيات ودخولها إلى كل بيت،... من العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العزوف عن المطالعة؛ فانتشار الانترنت وسهولة البحث في الكم الهائل والمحدث من المعلومات المتوفرة عليها جعلت الكثيرين يهجرون الكتاب ويحبذونها، حتى إن العديد من المؤسسات الثقافية والعلمية أصبحت تتعامل بالنشر الإلكتروني، فتجد أن أمهات الكتب والمراجع موجودة على المواقع المختلفة على

مناصري تيار الاتفاق

يرى الدكتور عبد اللطيف صوفي أنه بالرغم من التقدم الهائل الذي عرفه العالم في وسائل حفظ المعرفة ونشرها، ما يزال الكتاب يحتل مكانة بارزة بينها، بل أن هذا التقدم كان له أثر إيجابي على تقنيات طبع الكتاب ونشره وهذا ما زاد من عناوين الكتب المنشورة كما وكيفا وهي بذلك تعلن تحديها ومنافستها لمختلف الأوعية السمعية البصرية ومنتجات النشر الإلكتروني[11]، كما يرى أيضا أن "الكتاب الورقي يحتل اليوم ما نسبته 80 بالمائة من الكتب المنشورة في العالم ، وأن إقبال الناس عليه ،حتى في الدول المتقدمة مايزال كبيرا ولهذا فهو يتوقع استمراره في المستقبل كوسيلة مفضلة للعلم والثقافة وتزجية أوقات الفراغ نظرا لكونه يناسب عامة الناس في حياتهم العادية والتعليمية، دون أن يعني ذلك بعده عن مواجهة خطر منافسة الكتاب الالكتروني القوية..." [12]

يعتبر التطور التكنولوجي شيئا إيجابيا بالنسبة للنشر الورقي من خلال[13] :

- استخدام الحسابات الإلكترونية لتسهيل إنتاج أوعية المعلومات التقليدية المطبوعة علي الورق.
- لقد ساهم النشر الالكتروني في تعديد وسائل النشر كالنسخ التصويري،التصوير الميكروفيلمي والتخزين والاسترجاع بواسطة الحاسب الالكتروني أو غيرها من الوسائط الالكترونية، وبالتالي هناك إمكانية تعايش الأوعية الورقية مع نظيرتها الالكترونية..

ويرى الدكتور أبو بكر الهوش أنه وبالرغم من التحديات التي تقدمها مختلف التقنيات الحديثة في مجال النشر والاتصال إلا أن الكتب تبقى من أهم وسائل الاتصال الفكري وسوف يظل مركز النظام الفكري لمعظم المجتمعات والوسط الأساسي لغرس المفاهيم والمعرفة الجديدة خاصة بالنسبة للمجتمعات التي هي في طريق النمو والتحديث[14] وذلك قد يعود إلى عدم انتشار التقنيات الحديثة بشكل كبير بين مختلف شرائح وفئات القراء في هذه المجتمعات التي لا زالت في نسبة متقدمة من الأمية القرائية ، إضافة إلى ظهور الأمية التكنولوجية والمعلوماتية مع بروز الأشكال الحديثة لأوعية المعلومات.

لا يجب النظر إلى شبكة الأنترنت على أنها عامل سلبي للقراءة، إذ من خلالها يمكن للقارئ(مستخدم الأنترنت) أن يبحث عن معلومات تتعلق بكتاب يريد قراءته، فيعمد إلى تحميلها شراء أو مجانا ليكون متاحا له متى شاء، هذا بالإضافة إلى إمكانية مشاركته في مجموعات النقاش حول القراءة ومواضيعها المختلفة، وبالتالي تقاسم هوايته مع أشخاص آخرين على الشبكة مما يسهم في تبادل الآراء والأفكار وعناوين الكتب التي يقرؤها أعضاء المجموعة وهذا ما يشجع على الإقبال على تناول الكتب وتبادلها بينهم[15].

لا يمكن للكتاب الالكتروني أن يلغي الكتاب التقليدي بل يعمل على دعمه، فالتفاعل الإنساني مع الذات في حال استخدام الكتاب الورقي يختلف على الأقل بالنسبة للأجيال التي نشأت وترعرعت على ذلك، فأخذ الكتاب باليد وتقليب صفحاته، شيء له تأثير يريح الأعصاب وهو أكثر راحة للعينين من مراقبة شاشة الحاسوب ... وبعبارة أخرى يؤخذ على الكتاب الالكتروني عدم ملاءمته عند قراءة المواد النصية الكبيرة وذلك لكون مساحة الشاشة في معظم الكمبيوترات المتخصصة في أغراض القراءة الالكترونية صغيرة الحجم، فضلاً عن أن درجة الوضوح في الصفحة الالكترونية، على الشاشة تقل كثيرا عن درجة الوضوح في الصفحة المطبوعة على الورق ويضاف إلى ذلك

عن ميلاد شكل جديد لهذا السلوك الإنساني المهم في تكوين الزاد الثقافي والعلمي وبناء الصرح المعرفي وتنمية الثروة الفكرية التي أصبحت رأس المال في مجتمع سمته الاعتماد على المعلومات كسلعة ووسيلة لبناء اقتصاد مبني على المعرفة.

لقد طرأ تغير في شكل المقروء وأصبحت القراءة الحديثة تعتمد على إفرازات المد التكنولوجي ومنتجات النشر الإلكتروني الذي تندرج تحته العديد من وسائل النشر: التحرير الميكروفيلمي، النسخ التصويري، الإرسال والاستقبال عبر الأقمار الاصطناعية، التخزين والاسترجاع الآلي (الحاسوب، الطرفيات،الأقراص المليزرة وغيرها من الوسائط الاليكترونية[9]، فاستبدل الورق بصفحات إلكترونية والحبر بالضوء وأصبحنا نتحدث عن الكتاب الإلكتروني والصحيفة الإلكترونية والموسوعة الالكترونية والقاموس الالكتروني وعموما تم تحويل كل أنواع أوعية المعلومات إلى الشكل الالكتروني مما ولد شعورا عند الكثير من العلماء والمتخصصين أن نجم الورق سيأفل ويخبو ويندثر كما حدث للكثير من الوسائط التي انسحبت من الميدان بعد اكتشاف الورق فاسحة له المجال للتربع على عرش المكتوب، وقد طرح نفس هذا السؤال منذ اختراع التلفزيون، الراديو، السينما وغيرها، حيث طُرحت إشكالية تعايش الكتاب مع ما يستجد من تقنيات ووسائل حديثة، وهذا السؤال طرحه CHARPENTREAU Jacques منذ منتصف القرن الماضي، إذ يتساءل هل سيبقى الكتاب وسيلة للتحصيل المعرفي أم سيطغى عليه عالم الصوت والصورة[10].

جدلية الزوال أو البقاء(الاتفاق، الانشقاق)

سبق وذكرنا وجود اختلاف بين المنظرين والعلماء في رأيهم حول مدى تأثير الأوعية الحديثة للمعلومات على كتاب الورقي ومنه على القراءة التقليدية، لأنه يتغير شكل وعادات وسلوكيات القراءة باختلاف الوسيط المستخدم، وهنا سنتعرض للعديد من الآراء المتباينة حول مصير الكتاب (الوعاء) – نستخدم مصطلح الكتاب للدلالة عموما على الوسيط المقروء لأنه الأكثر شيوعا واستخداما للقراءة–

ومع امتداد شبكة الانترنت وتوسعها ظهر شكل جديد للقراءة يتمثل في قراءة النصوص الفائقة واستخدام الوسائط المتعددة بتقنية الروابط التشعبية، وفي بداية عام 2000 اعتبرت مختلف وسائل الإعلام أن الكتب الإلكترونية هي مرحلة متطورة من النشر الالكتروني الذي اعتبر بدوره بمثابة الإعلان عن تغير جذري في مجال القراءة باستبدال الكتب التقليدية بشكل جديد من حوامل المعلومات الالكترونية، الرقمية الافتراضية مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة للقراءة من خلال الاعتماد على الصورة والصوت باستخدام تقنية الروابط التشعبية التي أدت بدورها إلى ظهور مفاهيم جديدة للنشر الالكتروني وذلك من خلال دمج هذه التقنية وربطها بمختلف حوامل المعلومات فأصبح من الممكن التحدث عن النشر الفائق للكتب أو النصوص أو الصور أو حتى للوسائط المتعددة، هذه الثورة التقنية تستدعي طرح التساؤل عن مستقبل سلوك القارئ حيالها وهل ستكون لها آثار إيجابية على المردود القرائي مقارنة بما كان عليه الحال حين الاعتماد على النص الورقي المطبوع، ومنه محاولة معرفة مستقبل الوسيط المطبوع ومكانته أمام مستجدات العصر الرقمي، ونلاحظ في هذا الصدد وجود تيارين متباينين ؛ الأول يرى بزوال الورق ومنه القراءة التقليدية فاسحا المجال أمام الأوعية التكنولوجية وانتشار القراءة الحديثة كبديل عن النوع الأول، والتيار الثاني يرى بإمكانية وجود تعايش وتكامل بين التقليدي والحديث.

والقراءة)، ولا يمكن أن نتكلم عن القراءة بمعزل عن الفهم الذي يتولد عن هذه العملية فهي التي تمكن من وضع المعاني للكلمات في علاقاتها مع القرنية والسياق والتي تعتمد في فهم القارئ لها على خبرته وتجربته وقدرته على الإدراك[4] .

وقد عرف "بيتر شيفرد" و"جريجوري ميتشل" القراءة على أنها ترجمة لجملة من الرموز ذات علاقة فيما بينها والمرتبطة بدلالات معلوماتية معينة، فهي بذلك عملية اتصال تتطلب العديد من المهارات فهي عملية تفكير متكاملة وليست مجرد عملية ميكانيكية لتنقل العين في المكتوب[5].

لقد تعدد التعاريف التي أعطيت للقراءة وتنوعت حسب التخصصات والمجالات التي تدخل في سياقها وتركيبتها المعرفية والوظيفية، وعموما يمكن القول أن القراءة هي ذلك السلوك الذي يعتمد على ميكانيزمات للتلقي وترجمة الرموز (المكتوب) باستخدام جملة من العمليات الذهنية إلى معان وأفكار تضاف إلى الرصيد المعرفي التراكمي للقارئ.

أقسام القراءة

تتعدد أنواع القراءة نبعا للغرض المنشود منها، فنجد منها ما يهدف إلى تنمية المهارات كالقدرة على حسن الآداء أو فهم المقروء، استنباط الأفكار تقوية السرعة والاستيعاب، ومنها ما يهدف إلى التسلية والاستمتاع لشغل أوقات الفراغ باختيار المادة القرائية التي تحقق متعة للقارئ، في حين يوجد نوع آخر من القراءة يهدف إلى الكشف والبحث عن المعلومات التي تهم القارئ في إطار محدد، ولكل نوع من هذه الأنواع طريقة خاصة في تناول المقروء والتركيز عليه تبعا للغاية المنشودة من العملية[6]، وعموما يمكن تقسيمها إلى جملة من الأنواع تتلخص أساسا في: القراءة الصامتة، القراءة الجهرية، القراءة المتأنية، قراءة المتعة، القراءة النقدية التحليلية[7].

وسائط القراءة بين الأنواع والأشكال

تظهر المعلومات في أشكال عديدة من: كتب، مقالات الدوريات، تقارير البحوث، النشرات التجارية، المطبوعات الرسمية للدوائر الحكومية، مطبوعات المنظمات والهيئات، المطبوعات المصورة بوساطة الميكروفيش والميكروفيلم، التسجيلات الصوتية، الأفلام التعليمية، البطاقات والأشرطة المغنطة، أقراص وأشرطة الفيديو، الأقراص الضوئية[8] وما تجدر الإشارة إليه أنه تختلف أنواع حوامل المعلومات باختلاف الغرض والهدف من المعلومات التي يحتويها الوعاء، فليست المعلومات التي نجدها في قاموس أو معجم أو موسوعة بالضرورة نفسها بالنسبة لتلك التي تكون في كتاب أو دورية أو غيرها من أنواع أوعية المعلومات .

أما بالنسبة لأشكال هذه الأخيرة فقد تتوفر في الوسائط التقليدية الورقية كما يمكن أن نجدها في حوامل معلوماتية حديثة (الأقراص الضوئية على اختلاف أنواعها وطاقاتها الاستيعابية، المواقع الإلكترونية، قواعد وبنوك المعلومات،...) في حين توجد منها ما هو متاح بالطريقتين معا وذلك حسب طريقة النشر المتبعة (ورقي، إلكتروني، موازي)، وهنا تظهر الجدلية المتعلقة بمدى صمود الشكل الورقي لأوعية المعلومات أمام نتاج الثورة التكنولوجية في مجال تخزين ونقل المعلومات، هذه الثورة التي ما فتئت تتطور يوما بعد يوم معلنة تحديا ومنافسة للقراءة التقليدية ومفصحة

وتعاقبت الاكتشافات والاختراعات وأدخلت العالم في تكنولوجيا لم يسبق لها مثيل عجل وسرع من الوتيرة التي كانت تمشي بها قاطرة النمو والتطور، وقد كان لحوامل وأوعية المعلومات نصيبها من هذا التطور المطرد في عالم التقنية فظهرت أوعية معلومات جديدة من خلال استخدام الأنظمة المغناطيسية للتسجيل (أوعية مغناطيسية، أشرطة الكاسيت والفيديو، الميكروفيش والميكروفيلم،..) والأنظمة الضوئية(الأقراص الضوئية،..)، وتوالت عمليات التطوير والتحسن على مختلف الصناعات حتى تم التوصل إلى اختراع أحد أهم ملامح المجتمع الحديث(مجتمع الإعلام والمعلومات) وظهرت الأوعية السمعية، السمعية- البصرية، الراديو، التلفزيون،... وغيرها من ملامح مجتمع يعتمد على الصوت والصورة بعدما كان يعتمد أكثر على المكتوب(الورق).

وبعد غزو الفضاء ودخول الأقمار الصناعية للمعترك بما تحمله من ميزات قلصت من الفوارق والحدود وجعلت من العالم قرية كونية صغيرة خاصة بعد ميلاد الشبكات المعلوماتية التي بحق أحد أهم النقلات النوعية في سيرورة التطور التقني والتكنولوجي وأصبحت شبكة الأنترنت(النموذج الأمثل لمختلف الشبكات) بمثابة الوصلة التي تربط الإنسان مهما كان بعالمه من خلال توفيرها وإتاحتها سبل الاتصال المتعدد سواء بالأشخاص، المؤسسات، المعلومات ... وأمام هذا التسارع المعرفي – التكنولوجي وما أفرزه من تعدد في أنواع وأشكال أوعية المعلومات يحق لنا أن نتساءل عن مكانة القراءة في هذا العالم الذي اختلفت فيه أشكال ومصادر الحصول على المادة المعرفية، وبمعنى آخر هل بقيت للقراءة مكانتها في عالم يتميز بثقافة الصوت والصورة والوسائط المتعددة، وما هي العلاقة الكائنة بين فعل القراءة والتطورات الحاصلة في حوامل المعلومات(التقليدية والحديثة)، هل يمكن القول بأفول القراءة التقليدية (الورقية) وزوالها (الانشقاق بين التقليدي و الحديث) أمام التسارع التكنولوجي والتطور الحاصل في هذا المجال أم التفاؤل بوجود تعايش (اتفاق) بين ما هو تقليدي (ورقي) وما هو حديث (إلكتروني، رقمي، افتراضي) .

سنحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى موضوع القراءة في عصر أصبحت سمته التقنية (خاصة في أوعية المعلومات) وما مدى تأثير هذا التطور على قلب الفعل الحضاري، من جانب الممارسة، الشكل إيمانا منا بأهمية القراءة في المجتمع ودورها في الرقي والمضي به قدما نحو التطور والازدهار بتكريس هذه الممارسة بين أفراده، مما يؤهلهم لحمل مشعل التنوير (الفكري، الثقافي، العلمي،...) و التنمية (الاقتصادية، الثقافية، السياسية) لتحقيق غد أفضل، غد سمته الرفاهية الاجتماعية، قوامه العلم والمعرفة، سلاحه القراءة والمطالعة.

كما أننا سنحاول أيضا التطرق إلى علاقة تأثير التكنولوجيات الحديثة على أوعية المعلومات من خلال إبراز أهم أوعية المعلومات(وسائط القراءة) التقليدية، الحديثة، ثم التطرق إلى جدلية الاستمرارية أو الزوال (الانشقاق أو الاتفاق) ونظرية الصراع من أجل البقاء مبرزين مختلف وجهات النظر في هذا الموضوع الذي يبقى لحد كتابة هذه الأسطر محور جدل واختلاف بين مختلف المتخصصين في مجال القراءة والكتاب.

تعريف القراءة

أورد ابن منظور في قاموسه "لسان العرب" العديد من المعاني للفعل "قرأ" فنجد أنه يعني الاقتراب والدنو كما يفيد معنى الرجوع والإياب والإيصال والتواصل[1]، فالقراءة كعملية ذهنية تتضمن وجود جملة من العمليات العقلية التي تنتهي بفهم المادة المكتوبة على وسيط خارجي وتتلخص مختلف العمليات الذهنية التي تتم في: التلقي، التخيل،التفسير، الإدراك، الحفظ، التنظيم والهيكلة[2]، وهي تعتبر من بين فنون اللغة[3] (التحدث، الاستماع، الكتابة

مقدمة

تعتبر القراءة على مر العصور وتعاقب الحضارات من المعايير التي تميز مدى التقدم أو التخلف عند الأفراد والمجتمعات، ولا يخفى على عاقل ما لها من أهمية بالغة في تكوين الفكر وصقله وتنمية المعارف بما يجعل القارئ ملما، عارفا، مطلعا ومواكبا لما يحدث من تطورات هائلة ومتسارعة لا يوجد بها مكان للمتخلف عن الركب غير آبه بالمستجدات وما يتعلق بسبل تحصيلها ومجاراتها، وليس القراءة إلا من السبل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية التي بدونها يصبح الإنسان في حكم الغائب، المنسي والمجهول لأن الحياة تقتضي بأن تكون فيها كائنا، حاضرا أو موجودا ومن لم يمش في ركبها بما فيه كان بمثابة الواقف العاجز الذي يفوته قطار الزمن الذي لا مكان فيه للمتخلف، وبالقراءة يتعرف الإنسان على كل شاردة وواردة في عالم يعج كل يوم بالجديد في شتى المجالات والتخصصات مما يجعله راكبا مواكبا لقاطرة التطور، ونظرا لأهمية القراءة فقد أولاها القرآن الكريم عناية بالغة وأمر بها المؤمنين في أول بادرة وحي من السماء فكان الأمر الإلهي الذي أخرج أمة "إقرأ" وجعل أول آية تنادي وتأمر بالقراءة والأمر في القرآن يفيد الوجوب، فكانت بذلك الدليل الذي لا يضاهى في تبيان أهمية القراءة وللزيادة في التوكيد على الأهمية البالغة لها فقد تكرر الأمر الإلهي في ذات السورة (العلق) كما أن النبي (ص) قد عفا عن الأسرى مقابل أن يعلم كل منهم عشرة من المؤمنين القراءة والكتابة، ومرت القرون على هذه النواميس والسيرة النبوية الحافلة بمشاهد تقر بأهمية طلب العلم والحرص عليه مما أثمر أمة قارئة عالمة أنجبت للعالم جهابذة من الفكر والمخترعين والأطباء كانت لهم الريادة في استنباط العلوم والمعارف فكانوا بذلك مرجعا لغيرهم من العلماء المتأخرين من الأوروبيين وعلماء الغرب الذين حملوا المشعل وأدوا حق العلم بتفانيهم في تطوير المعارف ونقلها عبر الأجيال.

لقد وصلت البشرية إلى محطة متقدمة في رحلتها التطورية عبر الزمن فأصبحت سمة العصر الحالي التقنية والتكنولوجية في مختلف جوانب الحياة وأضحى المجتمع البشري اليوم يعرف بمجتمع المعلومات والمعرفة والإعلام والذكاء الإنساني بعدما مر بمختلف المحطات التاريخية (البدائية، الزراعية، الصناعية، ما بعد الصناعية، الحداثة، مابعد الحداثة) وكان هذا التطور يواكبه تحسن في شكل الوعاء المعرفي الحامل لعصارة فكر كل مجتمع بما له من ميزات تفصله عن غيره سواء من حيث المنتجات، الخدمات أو المعارف، فكانت البداية برسم الأفكار ونقشها على مغارات الكهوف وجدرانها بما هو متاح من وسائل بدائية، وتطورت لتصبح في مرحلة أخرى مجارية لما هو سائد من خلال الاعتماد على المواد الأولية (ألواح طينية، أحجار،...) ومنتجات نباتية وحيوانية (أوراق البردي، السعف، الجلود، العظام،...) ثم أصبحت بصورة وشكل أحسن مما سبق بعد اختراع الورق والطباعة الشيء الذي كان له عظيم الأثر وكان بمثابة الثورة الفكرية التي سمحت بتجلي نور العلم وضياء الفكر على المجتمعات التي كانت تعيش في ظلمات من الجهل والاستبداد والإقطاع.

لقد كانت هذه الثورة بمثابة الخلاص الذي عجل بميلاد عصر جديد زرع بذرته الفكر التنويري في أوروبا وأدى إلى ظهور النهضة الفكرية والثقافية والعلمية والقضاء على الاستبداد والإقطاع واحتكار الكنيسة للعلوم في حصرها للمثقفين والمفكرين في خانة الزنادقة والمارقين مما ولد نوعا من الحرية الفكرية أتت ثمارها من خلال الثورة الصناعية التي أعقبت جمودا فكريا وتخلفا حضاريا فكانت الثورة الصناعية أحد النقلات التي مرت بها البشرية وكانت لها صبغتها وأثرها على الإنسانية ككل فتغيرت بها ملامح الحياة وأخذت شكلا جديدا تغلب عليه التقنية فأصبح الإنسان مخترعا مكتشفا، غازيا للفضاء،...

القراءة في زمن التقنية: اتفاق أو انشقاق

إعداد الباحث: مزيان بيزان

أستاذ محاضر(ب) بقسم علم المكتبات والتوثيق.

جامعة الجزائر–II– أبو القاسم سعد الله

الملخص

تعتبر شبكة الأنترنت بحق أحد أهم النقلات النوعية في سيرورة التطور التكنولوجي وأصبحت بمثابة الوصلة التي تربط الإنسان مهما كان بعالمه من خلال توفيرها وإتاحتها سبل الاتصال المتعدد سواء بالأشخاص، المؤسسات، المعلومات ... وأمام هذا التسارع المعرفي – التكنولوجي وما أفرزه من تعدد في أنواع وأشكال أوعية المعلومات تخزينا وتوزيعا، يحق لنا أن نتساءل عن مكانة القراءة في هذا العالم الذي اختلفت فيه أشكال ومصادر الحصول على المادة المعرفية، وبمعنى آخر هل بقيت للقراءة مكانتها في عالم يتميز بثقافة الصوت والصورة والوسائط المتعددة؟ وما هي العلاقة الكائنة بين فعل القراءة والتطورات الحاصلة في حوامل المعلومات(التقليدية والحديثة)؟ هل يمكن القول بأفول القراءة التقليدية (الورقية) وزوالها (الانشقاق بين التقليدي والحديث) أمام التسارع التكنولوجي والتطور الحاصل في هذا المجال أم التفاؤل بوجود تعايش (اتفاق) بين ما هو تقليدي (ورقي) وما هو حديث (إلكتروني، رقمي، افتراضي)؟

الكلمات المفتاحية:

القراءة، عصر الأنترنت، الأوعية التقليدية، الأوعية الحديثة، ، انشقاق، اتفاق.

RESUME

Le réseaux Internet est réellement l'un des grandes innovations dans le processus du développement technologique, il devient une liaison qui permette de lier la personne quiconque avec le monde en lui offrant des moyens de communication polyvalentes avec d'autres personnes, sociétés, informations… et devant la précipitation scientifique et technologique qui nous a donné une immense diverse de types et formes du supports de stockage et du diffusion d'information, on pose la question: es que la lecture aura sa place dans un monde oû les sources d'informations et diverses ? autrement dite aura-t-elle toujours sa valeur dans un monde de mass media ? en cherchant la relation entre le comportement de lecture et le développement de ses supports , en s'interrogeant sur la disparition ou la cohabitation de la lecture traditionnelle (papier) devant la forme moderne (non papier).

Mots clés :

Lecture, Internet, Supports traditionnelles/ modernes, Disparition/ Cohabitation